

## تجارة دبي من المواد الغذائية تنمو 11% وتحقق 57 مليار درهم



سجلت تجارة دبي الخارجية لقطاع المواد الغذائية نمواً بنسبة 11%، بقيمة إجمالية 57 مليار درهم، خلال عام 2021، مقارنة مع 51.4 مليار درهم للقطاع ذاته في العام 2020، وذلك وفق البيانات الإحصائية الصادرة عن جمارك دبي. وأظهرت الإحصاءات ارتفاع الصادرات بنسبة 11.3% إلى 10.8 مليار درهم في 2021 مقارنة مع 9.7 مليار درهم في 2020، وإعادة التصدير بنسبة 10% إلى 7.9 مليار درهم مقارنة مع 7.2 مليار درهم، والواردات بنسبة 11% إلى 38.2 مليار درهم مقارنة مع 34.4 مليار درهم، وبلغت كمية تجارة دبي من المواد الغذائية 14.1 مليون طن، خلال العام 2021 وزعت بواقع 9.9 مليون طن واردات، وثلاثة ملايين طن صادرات، 1.1 مليون طن إعادة تصدير. وقال أحمد محبوب مصبح، المدير العام لجمارك دبي، الرئيس التنفيذي لمؤسسة الموانئ والجمارك والمنطقة الحرة: «مع اقتراب شهر رمضان المبارك من كل عام، تشهد تجارة الأغذية نمواً مضاعفاً مقارنة مع الأشهر الأخرى، وتعمل جمارك دبي بكل طاقتها وتبذل جهوداً كبيراً في تسهيل العمليات التجارية للأغذية والمشروبات، وذلك من خلال تقديم أفضل الخدمات الجمركية لتجارة المواد الغذائية وتعزيز وصولها إلى الأسواق المحلية، حيث يتقدم الغذاء إلى المرتبة الأولى في أولويات تيسير حركة التجارة عبر المراكز الجمركية استعداداً للشهر الفضيل، لتلبية زيادة الإقبال على شراء المنتجات الغذائية، خاصة مع عودة نشاط الخيام الرمضانية هذا العام».

وأضاف: «تعد تجارة المواد الغذائية من أبرز القطاعات المستفيدة من الخدمات والإجراءات الجمركية الذكية التي توفرها الدائرة للتجار والمستثمرين بحكم طبيعة المواد الغذائية التي تحتاج إلى سرعة التخليص الجمركي بالتزامن مع استكمال الإجراءات المتبعة لضمان سلامة الأغذية ومن ثم وصولها إلى المستهلك بأفضل المواصفات»، مؤكداً أن جمارك دبي تستثمر بشكل مستمر ومكثف في تطوير خدماتها بأسلوب ذكي يتسم بالسرعة والكفاءة العالية وفق أفضل المواصفات والمعايير العالمية.

وأوضح قائلاً: «الأنظمة المتطورة والمبتكرة لجمارك دبي أنجزت 21.3 مليون بيان جمركي، بنمو 54.3% خلال العام 2021، مقارنة مع 13.8 مليون بيان جمركي في العام 2020، وهذا يعني أن برامجنا التقنية نجحت في إنجاز معدل 58.3 ألف بيان جمركي يومياً خلال العام الماضي، وهو رقم ضخم لم يكن ليتحقق دون ابتكار وتطوير أنظمة جمركية ذكية، تسرع العمليات وتبسط الإجراءات، بما يعود على التجار بالنفع نتيجة خفض الكلفة واختصار الوقت». وتتناول الاجتماعات الدورية للمجلس الاستشاري لجمارك دبي، والذي يضم مجموعات العمل والتجارة أعضاء المجلس، توجهات التجارة الخارجية حيث يتم الاستماع إلى مقترحات ومتطلبات مجموعات العمل والتجارة ومناقشتها من أجل اتخاذ كافة الإجراءات اللازمة لتسهيل حركة التجارة، لاسيما الخاصة بالمواد الغذائية، وكذلك استشراف مستقبل القطاعات التجارية المختلفة ومن ضمنها سوق الغذاء. وشهد الاجتماع الأخير للمجلس الاستشاري للربع الأول من العام الجاري، عرضاً قدمته مجموعة عمل تجار الخضار والفواكه، عن سوق قطاع الخضار والفواكه عالمياً وإقليمياً ومحلياً، وحدد أبرز محركات النمو في القطاع على المستوى المحلي، وزيادة متطلبات استهلاك الأغذية